

## الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

### البند 6: تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لقد أثار اندلاع الحرب في أوكرانيا، بين اثنين من الموردين الرئيسيين للسلع الغذائية والزراعية إلى الأسواق العالمية، مخاوف كبيرة بشأن تداعياتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي في وقت كان فيه العالم على طريق التعافي من جائحة كوفيد-19. وقد أدت الحرب إلى اضطرابات طالت الأسواق العالمية للأغذية والطاقة، ما عرضها لمخاطر متزايدة، بما في ذلك انحسار الإمدادات بسبب الاختلالات في الصادرات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وعدم تلبية الطلب على الواردات، وارتفاع الأسعار الدولية. وكشف إصدار عام 2023 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عن أن ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والمدخلات الزراعية، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، قد أدى إلى تقويض التقدم المحرز في مكافحة الجوع. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أن حوالي 23 مليون شخص إضافي سيعانون من الجوع في عام 2030 مقارنة بسيناريو لم تحدث فيه الحرب.

وزادت الحرب من الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا. فقد أدت الاختلالات في الخدمات الأساسية، التي تفاقمت بسبب أحداث مثل تدمير سد كاخوفكا في يونيو/حزيران 2023، إلى زيادة احتياجات ملايين الأشخاص الذين كانوا بالفعل نازحين أو بحاجة إلى المساعدة. وأسفرت الحرب، من خلال تقييد الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، وتقليص الأنشطة الزراعية، وارتفاع الأسعار، عن تراجع القوة الشرائية للسكان المحليين، ما تمخض بدوره عن ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ولحسن الحظ، لم يتحقق أسوأ السيناريوهات المتمثل في توقّف الواردات بالكامل من أوكرانيا أو الاتحاد الروسي، أو من كلا البلدين. ففي أوكرانيا، تسببت الحرب في البداية بتوقف الأنشطة من جانب المشغلين من القطاع الخاص في مجال الحبوب وطحنها، ووقف جميع عمليات الشحن التجاري. ولكنّ ممرات تضامن الاتحاد الأوروبي ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب سهّلتا الصادرات من أوكرانيا، ما أتاح تصدير أكثر من 84 مليون طن من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية من البلاد في الفترة الممتدة بين مايو/أيار 2022 وسبتمبر/أيلول 2023. وفي الاتحاد الروسي، ورغم التحديات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية للصراع، لم يواجه إنتاج المحاصيل تحديات كبرى، حيث سجّل إنتاج القمح وتصديره مستويات قياسية في عامي 2022 و2023.

وفي حين أنّ الأسعار الدولية للسلع الغذائية، مقاسة بمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، بدأت في الارتفاع في منتصف عام 2020 لتبلغ ذروتها في مارس/آذار 2022، فهي قد تراجعت منذ ذلك الحين. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان المؤشر أدنى بنسبة 10.9 في المائة من مستواه المسجّل منذ سنة، وأدنى بنسبة 24.5 في المائة من المستوى الذي سجّله في مارس/آذار 2022. ولكن هذا الانخفاض ينبغي ألا يُفسّر على أنه استقرار في السوق، حيث لا تزال زيادة التقلبات المناخية، وزيادة الصراعات والتوترات الجيوسياسية، والآفاق الاقتصادية القاتمة، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، والتغيرات المفاجئة في السياسات التجارية، تثير شكوكًا وتطرح تحديات كبيرة في أسواق السلع العالمية.

ويخفي تراجع المؤشر تطوّرات سوقية مختلفة للسلع. فعلى سبيل المثال، بينما كانت الأسعار العالمية للقمح عند أدنى مستوياتها خلال ثلاث سنوات، سجّلت أسعار السكر أعلى مستويات لها منذ عام 2021، وارتفعت أسعار الأرز بشكل كبير في الأشهر الأخيرة مدفوعة بالقيود المفروضة على الصادرات والظروف المناخية غير المواتية، وخاصة بسبب ظاهرة النينو.

وعلاوةً على ذلك، قد يكون لتوقّف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب آثار خطيرة على توافر الأغذية على المستوى العالمي واستقرار الأسواق العالمية للأغذية بعد السنة التسويقية الراهنة. ونظرًا إلى أنّ قنوات الشحن غير البحرية (السكك الحديدية والطرق والأنهر) المستخدمة كممرات تضامن هي أكثر تكلفة من النقل البحري، فقد يفضي ذلك إلى خفض الأسعار التي يتلقاها المزارعون الأوكرانيون. وقد يدفع تراجع الأسعار إلى جانب ارتفاع تكاليف المدخلات هؤلاء المزارعين إلى إعادة النظر في خياراتهم الإنتاجية في المستقبل، والتوجّه نحو محاصيل أكثر ربحية، مثل البذور الزيتية، الأمر الذي قد يحدّ من توافر الحبوب في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه، انخفضت الأسعار العالمية للأسمدة في ظلّ تراجع أسعار الطاقة؛ ومع ذلك، ما زالت القدرة على تحمّل كلفة الأسمدة وإمكانية الحصول عليها يطرحان تحديات كبيرة، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

ومباشرةً بعد اندلاع الحرب، استجابت منظمة الأغذية والزراعة على وجه السرعة من خلال توفير البيانات والمعلومات، وتقييم المخاطر والتأثيرات وإعداد اقتراحات ملموسة على مستوى السياسات، وتنظيم إحاطات إعلامية للأعضاء. وتشارك المنظمة أيضًا في قيادة مسار العمل المتعلق بالأغذية ضمن فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة عقب اندلاع الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة في أبريل/نيسان 2022 بالفعل خطة استجابة سريعة لأوكرانيا تم تحديثها لاحقًا لمواكبة التحديات المتغيرة. ويهدف تسهيل وصول الأعضاء في المنظمة إلى المعلومات، تم إنشاء صفحة إلكترونية مخصصة للأزمة يجري تحديثها بصورة منتظمة.

السيد *Maximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين